أسندها إليها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بوصفها سلطة التنسيق في مجال تنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية فضلاً عن سائر برامج المساعدة .

الجلسة العامة ٥٤
١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨

## ٢٧/٤٣ ـ استعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠

**إن الجمعية العامة ،**

**إذ تشير** إلى قرارها د إ ـ ٢/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ الذي يتضمن مرفقه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ،

**وإذ تشير أيضاً** إلى قرارها ١٦٣/٤٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

**وإذ تؤكد** أن الأزمة الاقتصادية في افريقيا أزمة تثير قلق المجتمع الدولي بأسره ، وأن التعجيل بتنفيذ برنامج العمل يقتضي أن تتخذ جميع الأطراف المعنية مزيداً من الإجراءات الفعّالة ،

**وإذ تحيط علماً** بتقرير الأمين العام بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل[٨٥] ،

**وإذ تحيط علماً** بتقييم منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل ، الذي أعدته اللجنة التوجيهية الدائمة لمنظمة الوحدة الافريقية في دورتها العادية الرابعة عشرة[٨٦] ،

**وإذ تحيط علماً أيضاً** بما أسهمت به مختلف الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، في أعمال اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة والمعنية باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ،

**وإذ تحيط علماً كذلك** بتقرير اللجنة الجامعة المخصصة[٨٧] ،

١ ـ **تعتمد** نتائج استعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، التي تتألف من تقييم للاستجابات والتدابير الرامية إلى التعجيل بتنفيذ برنامج العمل ، على النحو الوارد في مرفق هذا القرار ؛

٢ ـ **تقرر** إجراء استعراض وتقييم نهائيين لتنفيذ برنامج العمل في دورتها السادسة والأربعين .

الجلسة العامة ٥٦
١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨

### المرفق

### استعراض وتقييم منتصف المدة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، وتوصيات لتعجيل تنفيذه

#### أولاً ـ مقدمة

١ ـ إن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، الذي اعتمدته الجمعية العامة استجابة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، يقوم على التزام وتعاون متبادلين بين افريقيا والمجتمع الدولي .

٢ ـ فقد التزمت افريقيا بموجب برنامج العمل بالشروع في برامج طويلة الأجل لتحقيق التنمية والنمو الاجتماعيين والاقتصاديين المعتمدين على الذات . والتزم المجتمع الدولي بمساعدة افريقيا في تحقيق هذا الهدف .

٣ ـ والتزمت البلدان الافريقية بالاهتمام في المقام الأول بما يلزم من إصلاح اقتصادي ، وفقاً لما ذكر في برنامج افريقيا لأولويات الانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والعشرين المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥[٨٦] ، كأساس للتنمية الاقتصادية المستمرة الواسعة النطاق ؛ ولإصلاح وتطوير الزراعة ؛ والقطاعات الأخرى التي تدعم الزراعة ؛ ولتدابير مكافحة الجفاف والتصحر ؛ ولتنمية الموارد البشرية والاستفادة منها بصورة فعّالة .

٤ ـ وسلم المجتمع الدولي من جانبه بضرورة قيامه بتكملة جهود الانتعاش الاقتصادي والتنمية التي تبذلها البلدان الافريقية ، عن طريق تكثيف التعاون وزيادة الدعم زيادة كبيرة . وأدرك أيضاً ضرورة إيجاد حلول دائمة للقيود الخارجية الخطيرة التي لا تستطيع أن تتحكم فيها افريقيا ، لأن بقاء هذه القيود سيعوق جهود البلدان الافريقية . ولذلك ، التزم المجتمع الدولي ببذل قصارى جهده لتوفير الموارد الكافية لدعم وتكملة جهد التنمية الافريقي . وبالإضافة إلى ذلك ، قدر المجتمع الدولي أنه من الممكن تسهيل جهود افريقيا بدرجة كبيرة إذا ما أمكن التنبؤ بتدفقات الموارد الخارجية والتأكد منها ، وإذا ما جرى تحسين نوعية وشكل المساعدة والتعاون الخارجيين . وسلم المجتمع الدولي أيضاً بأنه من أجل إحداث تحسينات في البيئة الاقتصادية الخارجية ، عليه أن يتناول بالبحث والدرس العوامل الخارجية التي تؤدي إلى تفاقم الحالة الافريقية ، خاصة معدلات التبادل التجاري ، وضرورة معالجة مسائل السلع بصورة ملحة ، وتخفيف عبء الدين الافريقي . وبركز برنامج العمل بالقدر نفسه على

---

(٨٥) A/43/500 و Add. 1 و 2 .
(٨٦) A/43/596 ، المرفق .
(٨٧) A/43/664 و Corr. 1 .

أهمية قيام المجتمع الدولي بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الافريقية ، وتحسين نوعيتها وفعاليتها .

٥ ـ ويشكل برنامج العمل إطاراً هاماً للتعاون بين افريقيا والمجتمع الدولي ، وتود جميع الأطراف أن تعيد تأكيد التزامها ببرنامج العمل . ويتطلب استمرار خطورة الحالة الاقتصادية في افريقيا قيام جميع الشركاء باتخاذ إجراءات ملحة وحاسمة للتعجيل بتنفيذ البرنامج خلال الفترة المتبقية منه ، وضمان فعالية هذا التنفيذ .

٦ ـ واعترف المجتمع الدولي ، في برنامج العمل ، بأهمية السلم والأمن الحقيقيين ، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي ، للتنمية الاقتصادية الافريقية .

٧ ـ ويثبت استعراض التدابير المتخذة لتنفيذ برنامج العمل أن معظم البلدان الافريقية اعتمدت إصلاحات كبيرة في السياسة العامة من أجل تحسين الإدارة العامة لاقتصاداتها . وإن العزم الذي تتابع وتعزز به البلدان الافريقية هذه الإصلاحات يدل على الشجاعة ويستحق الثناء ، ولاسيما أن هذه التدابير تنطوي ، في كثير من البلدان ، على تكاليف اجتماعية ومخاطر سياسية كبيرة . وواجهت أيضاً كثير من البلدان مشاكل مناخية وكوارث طبيعية متواصلة . وينبغي أن تستمر الإرادة السياسية التي أظهرتها البلدان الافريقية ، والإصلاحات التي تستحق الثناء ، والتدابير التي اتخذت لإعادة توجيه السياسة العامة . وينبغي أن تشرع هذه البلدان في إصلاحات ملائمة إذا لم تكن قد بدأت هذه العملية . كما ينبغي لحكومات البلدان الافريقية أن تلعب دوراً رئيسياً في عملية تنسيق المساعدة الخارجية .

٨ ـ وقد اتخذ المجتمع الدولي من جانبه مبادرات هامة دعماً للجهود الافريقية . وذلك عن طريق البرنامج الخاص للمساعدة التابع للبنك الدولي ، ومرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي ، والالتزامات الثنائية الجديدة لتقديم المعونة . وبالتالي ستزيد الموارد الملتزم بتخصيصها لافريقيا للفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ ، وستساعد المدفوعات البلدان التي تقوم بتنفيذ إصلاحات . وبالإضافة إلى ذلك ، أعلن المجتمع الدولي عن نيته مواصلة مساندة الجهود التي تبذلها الحكومات الافريقية لتنفيذ برنامج العمل .

٩ ـ وهكذا يشكل الإصلاح وإعادة الهيكلة اللذان تضطلع بهما البلدان الافريقية والمبادرات الجارية التي اتخذها المجتمع الدولي بداية هامة . غير أن الأداء العام للاقتصادات الافريقية لايزال غير مرض . وعلى الرغم مما تبذله معظم البلدان الافريقية من جهود جادة لتكييف سياساتها الاقتصادية الوطنية ، لم تخف وطأة الظروف المناخية القاسية والبيئة الاقتصادية الخارجية غير المواتية . وإن القيود الداخلية وما تتعرض له الاقتصادات الافريقية تعرضاً شديداً من آثار العوامل الخارجية الضارة يعرقل عملية الإصلاح ويعيق إعاقة شديدة التنمية الافريقية .

١٠ ـ وإن معالجة الأزمة الافريقية مسألة لها الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة . وعليه فمن الضروري القيام بتعجيل وتعزيز الإجراءات التي تبشر بالخير التي اتخذتها كل الأطراف المعنية من أجل تنفيذ برنامج العمل . وينبغي أن تضاهي الجهود المتواصلة وغير المتوانية التي تبذلها البلدان الافريقية جهوداً كبيرة وعاجلة يبذلها المجتمع الدولي من أجل توفير الدعم إليها على المستويات المطلوبة ومن أجل إنشاء بيئة دولية مواتية لعملية الإصلاح وإعادة الهيكلة .

## ثانياً ـ تقييم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠

### ألف ـ استجابة البلدان الافريقية

١١ ـ تم وضع واعتماد برنامج العمل لتوفير إطار أساسي للتعاون بين افريقيا والمجتمع الدولي فيما يتعلق بتعزيز الانتعاش الاقتصادي والتنمية في القارة الافريقية . فاستمرار الحالة الاقتصادية الخطيرة في افريقيا يتطلب من جميع المشاركين اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة للتعجيل ببرنامج العمل خلال ما تبقى من فترته وكفالة تنفيذه على نحو فعّال .

#### ١ ـ التنمية الزراعية

١٢ ـ مابرحت الزراعة التي يعتمد عليها ما يزيد على ٧٥ في المائة من سكان افريقيا في معيشتهم إحدى المجالات الرئيسية للإصلاح القطاعي . وقد أعطي عدد أكبر من البلدان أولوية أعلى لتوجيه الموارد نحو الزراعة ، بهدف معين يتمثل في إحراز تقدم في مجال الأمن الغذائي وتحقيق زيادة في الإنتاج بالقطاع الزراعي . وفيما يتعلق بمحاصيل التصدير ، قام جميع البلدان تقريباً باتخاذ تدابير لإيجاد حوافز سعرية ، واتخذ بعضها تدابير لتحرير سياسات التسويق وزيادة الحصة التي يحتفظ بها المزارعون من قيمة الصادرات وتكييف الأسعار مع مستويات الأسواق العالمية . وقد اتخذ عدد كبير من البلدان الافريقية طائفة عريضة من التدابير لتخفيف حدة حالات الطوارىء في مجال الأغذية . ويملك الآن نصف عدد البلدان في المنطقة تقريباً أنواعاً مختلفة من الآليات الوطنية للاستعداد للطوارىء : ولدى زهاء ثمانية عشر بلداً شبكات للإنذار المبكر ؛ كما اتخذ العديد منها ترتيبات على الصعيد الوطني في مجال الأمن الغذائي .

١٣ ـ وقد شكّلت العوامل التالية ، في جملة أمور ، عوائق أمام جهود البلدان الافريقية الرامية إلى تأمين الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية وزيادة صادراتها :

( أ ) تكرر واستمرار بعض الظواهر مثل الجفاف وانتشار الجراد والفيضانات ؛

( ب ) تدهور أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي في الوقت الذي رفعت فيه الحكومات الافريقية أسعار المنتجين .

( ج ) المنافسة من جانب الصادرات الغذائية التي تفيد من جميع أنواع تدابير الدعم المباشرة أو غير المباشرة ؛

( د ) تدفق المنتجات الزراعية ذات الأسعار المنخفضة إلى الداخل في وقت متزامن مع تبنّي العديد من الحكومات الافريقية سياسة تحرير الواردات .

#### ٢ ـ القطاعات الأخرى الداعمة للزراعة

١٤ ـ لتعزيز التنمية الزراعية ، وُجّه الاهتمام إلى إصلاح وصيانة الهياكل الأساسية التي تدعم الزراعة . وقد تم التركيز بوجه خاص على إنتاج الأدوات الزراعية ، ومعدات الري الصغيرة والأسمدة ، والمبيدات

وغيرها من المواد الكيميائية . وفي إطار القيود العامة المتمثلة في ندرة العملات الأجنبية ، بُذلت جهود لتحديث وإصلاح وتوسيع الصناعات الأخرى لتجهيز الأغذية القائمة على الزراعة . ولا يزال قصور مرافق النقل يشكل عائقاً خطيراً في كثير من البلدان . وبالمثل لا يزال الركود يصيب قطاع الصناعات التحويلية القائمة على الزراعة أو لا يزال نموه هامشياً .

### ٣ ـ الجفاف والتصحّر

١٥ ـ والبلدان الافريقية مصممة على تخفيف آثار الجفاف والتصحر . وتشمل التدابير التي اتخذت في هذا المجال استحداث مصادر مائية وتشييد سدود صغيرة واستحداث مصادر متجددة للطاقة لتحل محل خشب الوقود . وعلى الرغم من الأعاصير ، والفيضانات وغيرها من الكوارث ، فقد عقدت البلدان المتضررة عزمها على مواصلة أنشطتها لمكافحة الجفاف والتصحر . وإجمالاً ، فإن البلدان الافريقية عازمة على مكافحة أي تهديد جديد لبيئتها بما في ذلك إلقاء المخلفات الصناعية والسمية في القارة .

### ٤ ـ الموارد البشرية

١٦ ـ لقد رأت الحكومات الافريقية دوماً أن تنمية الموارد البشرية والتخطيط لها أمر أساسي للانتعاش الاقتصادي لهذه القارة وتنميتها ، وأن الاستفادة بكفاءة من هذه الموارد ينبغي أن تصبح هدفاً رئيسياً لسياساتها الوطنية . ومنذ اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة ، اهتمت غالبية البلدان الافريقية اهتماماً خاصاً بإعداد برامج وطنية تتعلق بمحو الأمية ، والتدريب المهني ، وباستكمال نظم الإعلام ، وإقامة آليات لتقييم المشاريع ، وفي حالات معينة بتحسين النظم التعليمية . على أن عملية تكييف النظم التدريبية والتعليمية مع الأهداف الإنمائية لبرنامج العمل لاتزال عسيرة لأسباب من جملتها الصعوبات الخاصة بالميزانية .

١٧ ـ وثمة تدابير أخرى اعتمدتها البلدان الافريقية لتعزيز مشاركة السكان الفعّالة في عملية التنمية ، حيث أعطت تركيزاً خاصاً على دور المرأة الافريقية لا بوصفها مستفيدة فقط بل بوصفها عاملاً من عوامل التنمية . إلاّ أن الصعوبات الداخلية والخارجية ، كما أبرزها إعلان الخرطوم الذي اعتمده في ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ المؤتمر الدولي المعني بالبعد الإنساني للإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا[٨٨] ، قد تكون معاكسة للجهود التي تبذلها افريقيا لتنمية مواردها البشرية تنمية كاملة لاسيما في ميداني الصحة والتعليم اللذين لهما الأولوية العليا .

١٨ ـ كما أولت بعض البلدان الافريقية اهتماماً خاصاً لسياساتها السكانية على أساس برنامج عمل كلمنجارو للسكان والتنمية المعتمدة على الذات في افريقيا الذي اعتمده المؤتمر السكاني الافريقي الثاني وأيدته اللجنة الاقتصادية لافريقيا في عام ١٩٨٤[٨٩] . وهناك عدد متزايد من البلدان التي تضع سياسات وطنية مصممة لتوفيق النمو السكاني مع الإمكانات السكانية والبيئية ، ولوضع سياسات محددة وخطط عمل تعالج بها المسائل السكانية في إطار منظور إنمائي طويل الأجل . إلا أن التنفيذ الفعّال لهذه السياسات مازال يواجه صعوبات جمة من بينها الافتقار إلى الموارد ، لاسيما إلى الموظفين المدربين ، وانخفاض مستوى الدعم الشعبي . ويجب أن تركز الجهود المقبلة على التغلب على هذه المشاكل .

### ٥ ـ الإصلاحات المتعلقة بالسياسة العامة

١٩ ـ منذ اعتماد برنامج العمل ، اعتمدت معظم البلدان الافريقية إصلاحات سياسية هامة تتعلق بالسياسة العامة لتحسين الإدارة الشاملة لاقتصاداتها . ويضطلع حوالي ثلاثين من هذه البلدان ببرامج للتثبيت أو التكيف الهيكلي بالاشتراك مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . والهدف من هذه الجهود هو تحسين الأداء الاقتصادي ، وتحقيق انتعاش متسارع ضمن إطار برنامج عمل الأمم المتحدة ، ووضع أساس لنمو افريقيا وتنميتها يستمر بصورة ذاتية .

٢٠ ـ إن العزم الذي تعمل به معظم البلدان الافريقية على متابعة وتعزيز الإصلاحات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية عزم شجاع ويستحق الثناء ، خاصة لأن اتخاذ هذه التدابير ينطوي في العديد من البلدان على تكاليف اجتماعية ومخاطر سياسية . بيد أنه لم تتبن جميع الحكومات الإصلاحات ، ولا تجري متابعتها بقوة متساوية في جميع البلدان . فالإصلاح في السياسة العامة يستغرق زمناً ليحدث أثراً ظاهراً في الأداء الاقتصادي . وتوحي البيانات المتاحة عن منجزات برامج التكيف الهيكلي بأن الإصلاح الاقتصادي ، على الرغم من عدم كماله ، بدأ يعطي أثراً إيجابياً في عدد من البلدان . ورغم ذلك ، مازال أثر الإصلاحات في بعض البلدان الأخرى غير ظاهر على نحو كامل ، في حين أن الحالة الاقتصادية الشاملة في افريقيا ماتزال حرجة . إلا أنه ما من شك في أنه ينبغي ، لتحسين الحالة الاقتصادية ، أن تنفذ السياسات والبرامج الإصلاحية المناسبة بصورة نشطة وأن يستمر ذلك ، مع إيلاء الاعتبار للحاجة إلى تحسينها باستمرار .

٢١ ـ نفذت معظم الحكومات الافريقية إصلاحات متعلقة بالسياسة العامة ترمي إلى التحويل الهيكلي الاقتصادي وإلى تحسين الإدارة الشاملة لاقتصاداتها ، لاسيما في المجالات التالية : (أ) نظم ومؤسسات وممارسات إدارة الاستثمارات العامة ؛ (ب) المشاريع العامة ؛ (ج) إصلاح الخدمات العامة لجعلها أكثر توجهاً نحو تحقيق أهداف التنمية الوطنية ؛ (د) تخفيض حالات العجز في الميزانية وتخفيض النفقات العامة وتوجيهها وجهة جديدة ؛ (هـ) تعبئة المدخرات المحلية وزيادة الاستثمارات ؛ (و) الإدارة المالية وإدارة الديون ؛ (ز) تخفيض حالات التسرب في النقد الأجنبي وقلب اتجاهها حيث يمكن ذلك ؛ (ح) تشجيع دور القطاع الخاص المنتج وقوى السوق بتخصيص الموارد بصورة تتميز بالكفاءة ؛ (ط) تعزيز التجارة الخارجية بصورة عامة والتجارة فيما بين البلدان الافريقية بصورة خاصة .

٢٢ ـ وكشفت تجربة تنفيذ برامج التثبيت أو التكيف الهيكلي الموضوعة حالياً ، عن مجالات تدعو إلى القلق الشديد للحكومات الافريقية ، والمانحين الثنائيين ، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، والمنظمات غير الحكومية ، وهي على وجه الخصوص :

( أ ) ضرورة قيام الحكومات الافريقية بالدور الرئيسي في تصميم ووضع برامج التكيف الهيكلي ، بما في ذلك تطوير « أوراق أطر السياسة العامة » ؛

(٨٨) A/43/430 ، المرفق الأول .

(٨٩) E/CONF. 76/6 ، المرفق الخامس .

(ب) كثيراً ما كان هناك إفراط في التفاؤل بشأن إسقاطات التدفقات المالية ، بما في ذلك حصائل التصدير ؛

(ج) ضرورة التكامل بين أهداف التكيف أو التثبيت القصيرة الأجل لبرامج التكيف الهيكلي ، وبين الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل ؛

(د) إن الأهمية التي تولى لمؤشرات الاقتصاد الكلي لا ينبغي أن تحجب الحاجة إلى إيلاء اهتمام كاف إلى العوامل المؤسسية والاجتماعية والقطاعية الحاسمة بالنسبة لتحول الهياكل للاقتصادات الافريقية . فاستجابات العرض ، لا ترتبط إلا بشكل جزئي بالمستويات السعرية النسبية . ويعني تحرير السوق أكثر من مجرد إزالة القيود ؛ فاستراتيجيات الترتيب التعاقبي ، والتوقيت وإعادة التشكيل المؤسسي المعقدة ، هذه كلها أمور بالغة الأهمية لنجاح إصلاح السوق في افريقيا ؛

(هـ) وتفادياً للضغط على الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي ، ولكي تكتسب برامج التكيف الهيكلي مصداقية وتكون قابلة للإدامة يجب تصميمها بطريقة تجعلها حساسة للظروف الداخلية بالبلدان المعنية . وعند إجراء تخفيضات في الإنفاق ، كجزء من جهود التكيف ، يتعين الاهتمام بضمان عدم إجراء تلك التخفيضات في مجالات لا تزيد الحالة سوءاً بالنسبة لأشد الفئات فقراً وضعفاً ، وخاصة في مجال الخدمات الأساسية المتعلقة بالصحة والتغذية والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية ؛

(و) ولم يسفر تعديل أسعار الصرف وارتفاع أسعار السلع الإنتاجية ، بشكل دائم عن المزايا المتوقعة بالكامل ، بسبب أوجه الجمود الهيكلي التي استمرت تميز المرحلة الراهنة للتنمية في أغلب البلدان الافريقية . ومن أسباب هذا أن البلدان الافريقية لم تتوافر لها الموارد البشرية والمالية لمعالجة أوجه الجمود هذه بشكل كامل .

٢٣ ـ ورغم جميع التدابير التي اتخذت يظل الأداء الكلي لاقتصادات البلدان الافريقية لا يدعو للارتياح . وأدت المساكل البنيوية الداخلية ، والتطورات السلبية الخارجية المنشأ ، التي تتأثر بها البلدان الافريقية كثيراً ، إلى تعقيد عملية الإصلاح ، بأن حدّت من النمو الاقتصادي الشامل . وفي بعض الحالات ، توجد أوجه ضعف في إدارة المساعدات الخارجية وتنسيقها على صعيد البلدان المستفيدة ، وأيضاً على صعيد وكالات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف ، أدت إلى حدوث تأخيرات في صرف الموارد الخارجية المتاحة بالفعل واستغلالها .

٢٤ ـ وتشمل العقبات الداخلية الآثار المترتبة على الجفاف المتكرر ، والكوارث الطبيعية الأخرى مثل الأعاصير ، والفيضانات ، وانتشار الجراد والجنادب ، في بعض المناطق ، وأوجه القصور في البنية الأساسية ، وأوجه القصور المؤسسية ، ومساكل التسويق ، وتدني القدرة على تعبئة الموارد المحلية ، والاعتماد الشديد لحصيلة الصادرات على عدد محدود من السلع ، والاعتماد الزائد على الواردات من السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج ، والعوامل المتعلقة بالموارد البشرية والسكان ، وتدفق موجات اللاجئين ونقص العمالة الماهرة ، والمنازعات المسلحة . وتشمل القيود الخارجية ضعف الطلب على الصادرات الافريقية ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية وعدم كفاية التدفقات من الموارد الحقيقية الأجنبية وركودها ، وضخامة الديون وعبء خدمة الدين . وظلت هذه القيود الخارجية بالفعل ، مقترنة بالكوارث الطبيعية ، تشكل عقبات رئيسية أمام الانتعاش الاقتصادي والتنمية في المنطقة .

٢٥ ـ وفي الجنوب الافريقي استمر تأثر الحالة تأثراً معاكساً من جرّاء سياسات تقويض الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وأعمال العدوان التي يواصل نظام الحكم في جنوب افريقيا القيام بها ضد دول خط المواجهة المجاورة . ومافتىء العنف الملازم لنظام الفصل العنصري ، يسفر عن خسائر في الأرواح البشرية ، وتدمير الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، وتحويل موارد وجهود كبيرة بعيداً عن التنمية الاقتصادية لإنفاقها على الدفاع ، ووقف التنمية الاقتصادية ، وزيادة اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء المنطقة . وتقدر الأمم المتحدة خسائر البلدان الأعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ، بمبلغ ٢٥ ـ ٣٠ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة . وكانت هذه العوامل هي الأسباب الرئيسية للانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي وفوضت بالتالي الجهود الإنمائية في المنطقة ، بما في ذلك تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة .

### ٦ ـ التنفيذ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٢٦ ـ اتخذ عدد من الإجراءات المحددة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ، لتشجيع الانتعاش والتنمية ، وخاصة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ برامج مشتركة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، وتعزيز آليات تلك الجهود . وقد تواصل التقدم في مجال السعي نحو تكامل أفضل بين المناطق التي بها فائض وتلك التي تعاني من عجز ، واستمر السعي للتوصل إلى اتفاقات بين البلدان المتجاورة بشأن إمدادات الأغذية . ومن الإجراءات الهامة الأخرى إنشاء منظومات إقليمية لحماية المحاصيل ، وآليات للتعاون بين منظومات الإنذار المبكر الوطنية . وفي عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ عقد عدد من المؤتمرات الرئيسية المشتركة بين البلدان الافريقية ، لاستعراض وتشجيع تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة . وقد ربطت القيود الرئيسية في مجال التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي ، باختناقات تتعلق بالهياكل الأساسية ، وندرة الدعم المالي الخارجي حتى ذلك التاريخ .

## باء ـ استجابة المجتمع الدولي

### ١ ـ استجابة البلدان الأخرى

#### (أ) تدفقات الموارد

٢٧ ـ دعماً لأهداف برنامج العمل ، تعهد المجتمع الدولي بالتزامات لتوفير مستوى أعلى من المساعدات المالية للبلدان الافريقية ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف . وقد زادت التدفقات الصافية من الموارد إلى افريقيا من ١٧,٩ بلايين دولار في عام ١٩٨٥ إلى ١٩,٩ بلايين دولار في عام ١٩٨٦ و ٢٢,٩ بلايين دولار في عام ١٩٨٧ بالقيمة الاسمية . إلا أن تدفقات الموارد كانت أقل في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ عنها في عام ١٩٨٥ عند قياسها بالقيمة الحقيقية .

٢٨ ـ ومابرحت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدراً ثابتاً وأساسياً من مصادر التمويل لافريقيا ، حيث تشكل ما يزيد على ٧٣ في المائة من صافي تدفقات الموارد إلى المنطقة . أما إجمالي المبالغ المصروفة التنائية من المساعدة الانمائية المقدمة إلى البلدان الافريقية فقد ظلت ثابتة نسبياً بالقيمة الحقيقية في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . وقد زاد كثير من المانحين مساعداتهم التنائية المقدمة إلى البلدان الافريقية زيادة كبيرة . كما زادت بالقيمة الجارية للدولار المساعدة الإنمائية الرسمية التي أبلغت عنها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط ، والمؤسسات المتعددة الأطراف . وفي افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية من ١١٫٧ بلايين دولار في عام ١٩٨٦ إلى ١٣٫٣ بلايين دولار في عام ١٩٨٧ ، ولكن ذلك لا يعكس أي زيادة عند القياس بالأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٦ . ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، يقدر أن ائتمانات التصدير المقدمة إلى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد انخفضت من ٨٫٠ ملايين دولار في عام ١٩٨٥ إلى ٤٫٠ ملايين دولار في عام ١٩٨٦ ثم إلى صفر في عام ١٩٨٧ . وتشير البيانات المحدودة المتاحة إلى أن التدفقات التجارية الخاصة الأخرى ظلت دون تغيير . وقد واصلت البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي تقديم المساعدة الاقتصادية إلى افريقيا .

٢٩ ـ وتقوم المؤسسات المتعددة الأطراف ، يدعمها المانحون التنائيون ، بدور هام في الجهود الدولية الرامية إلى زيادة التدفقات المالية إلى افريقيا . وارتفع ما صرفته المؤسسة الإنمائية الدولية من ٩٫٠ بلايين دولار في السنة المالية ١٩٨٥ إلى ١٫٢ بلايين دولار في ١٩٨٦ و ١٫٦ بلايين دولار في ١٩٨٧ . وبدأ البنك الدولي برنامجاً خاصاً لتقديم المساعدة إلى البلدان الافريقية المنخفضة الدخل والمثقلة بالديون يجمع بين المبالغ المصروفة الإضافية من المؤسسة الإنمائية الدولية والتمويل المشترك الإضافي من المانحين التنائيين . وتشير التقديرات إلى أن البرنامج سيزيد من تدفقات الموارد إلى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحوالي ٣ بلايين دولار على مدى الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ . وفي عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، كان هناك تحويل صاف كبير للموارد من افريقيا إلى صندوق النقد الدولي . ولمواجهة الحالة الاقتصادية في البلدان الافريقية ، قام الصندوق بعدة مبادرات . وعلى وجه الخصوص ، توصل أعضاء الصندوق إلى اتفاق بشأن مرفق معزز للتكيف الهيكلي من شأنه زيادة الموارد التساهلية المتاحة للبلدان المنخفضة الدخل بمبلغ ٦ بلايين دولار من حقوق السحب الخاصة على مدى الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ . وتوصل مصرف التنمية الافريقي إلى اتفاق بشأن زيادة رأس ماله المصرح به ثلاثة أضعاف وزيادة صندوق التنمية الافريقي بنسبة ٥٠ في المائة . وقد مكّنه ذلك من زيادة الالتزامات من بليوني دولار في الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ إلى ٣٫٨ بلايين دولار في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ . وزادت المبالغ المصروفة الصافية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من ٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٣ إلى ٨٥ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . وهذه التدفقات المتعددة الأطراف الجديدة ، التي يدعمها المانحون التنائيون ، تشكل التزاماً جديداً رئيسياً بتوفير الموارد لافريقيا تدعيماً لجهود القارة الرامية إلى تحقيق تنمية قابلة للإدامة تستهدف النماء . وقد أعرب كثير من الأطراف ، ولاسيما البلدان الافريقية ، عن عدم ارتياحها لاساليب وضع استراتيجيات التكيف . ويجري بذل جهود لزيادة مشاركة جميع الأطراف لتسوية هذه الخلافات ، وينبغي تعزيز تلك الجهود .

٣٠ ـ وقد تفوض إلى حد كبير الإسهام بالموارد من جرّاء نمو التزامات خدمة الدين ونقص حصائل الصادرات مما أدى إلى حدوث تدهور ملحوظ في المركز المالي الخارجي لكثير من البلدان الافريقية . وقد أُجريت تقديرات مختلفة لاحتياجات افريقيا من الموارد الخارجية . وقد قام الفريق الاستشاري المعني بالتدفقات المالية لافريقيا ، الذي لم ينظر ، خلافاً لولايته ، إلا في احتياجات افريقيا جنوب الصحراء الكبرى عدا نيجيريا ، بتقدير الاحتياجات بمبلغ ٥ بلايين دولار على الأقل في السنة فوق مستواها في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ . وتختلف التقديرات الأخرى عن ذلك ، تبعاً للتغطية القطرية ، والافتراضات والمنهجية المستعملة ، ولكنها تشير بوجه عام إلى ضرورة زيادة تدفقات المساعدة تدعيماً لبرنامج العمل . وينبغي أن تأتي الزيادة في التدفقات خلال فترة برنامج العمل عند تنفيذ الصرف من المبادرات المتعددة الأطراف الجديدة والالتزامات التنائية تنفيذاً كاملاً .

### (ب) التجارة والسلع الأساسية

٣١ ـ في كثير من أنحاء العالم النامي وفي افريقيا بوجه خاص ، لم يسفر بعد النمو الأخير في الاقتصاد العالمي عن حشد الزخم في عملية التنمية . وقد وجدت معظم البلدان الافريقية أن من الصعب زيادة حصائلها من الصادرات ، على الرغم من أن تلك الحصائل تعتبر عاملاً حاسماً في انتعاشها الاقتصادي وتنميتها . ولاتزال النزعة الحمائية تشكل قيداً على الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية لتوسيع نطاق تجارتها . كما تشكل التدابير غير الجمركية ضد صادرات البلدان الافريقية ، التي يطبق بعضها تصاعدياً على السلع التي خضعت لعمليات صناعية ، عقبة أمام توسيع نطاق صادرات المنطقة . ولايزال هناك متسع لإزالة الحواجز غير الجمركية التي تعوق وصول البلدان الافريقية إلى أسواق البلدان الصناعية . وستتيح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، المتفق عليها منذ اعتماد برنامج العمل ، الفرصة للتصدي لبعض الصعوبات التي تواجهها افريقيا في مجال التجارة الدولية .

٣٢ ـ وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ في الآونة الأخيرة على أسعار بعض السلع الأساسية ، تفاقمت المشاكل المالية لافريقيا بسبب استمرار التدهور في أسعار كثير من السلع الأساسية . وعلاوة على ذلك ، لاتزال تلك الأسعار عند أدنى مستويات شهدها التاريخ . وقد حدث هذا بسبب مجموعة معقدة من قوى السوق ، كثيراً ما تخرج عن سيطرة البلدان الافريقية . ولا تعتمد غالبية البلدان الافريقية على أكثر من ثلاث سلع تصديرية أساسية في الحصول على النسق الأكبر من حصائلها من النقد الأجنبي ، الذي يمثل المصدر الرئيسي للموارد الخارجية اللازمة للتنمية . وقد انخفض مجموع حصائل افريقيا من السلع الأساسية بمبلغ ١٨ بليون دولار في عام ١٩٨٦ وظل في عام ١٩٨٧ أقل من مستواه في عام ١٩٨٥ . وجرى الاتفاق في برنامج العمل على أن تعالج على وجه السرعة قضايا السلع الأساسية في إطار نهج شامل ، يراعي المصالح الخاصة للبلدان الافريقية . ونوقش الأمر في الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وقد أسهمت الظروف العالمية المتغيرة في تكبد افريقيا خسائر

كبيرة في النقد الأجنبي من جرّاء هبوط حصائل الصادرات ؛ ولا يمكن التصدي لهذه المشكلة إلاّ عن طريق نهج طويل الأجل وشامل ، يتضمن بذل الجهود لزيادة قدرة البلدان الافريقية على تجهيز الصادرات غير التقليدية وتسويقها وتوزيعها ونقلها . وعلاوة على ذلك ، حدث تدهور شامل في معدلات التبادل التجاري لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى . ولا ينتظر حدوث تحسن كبير دائم في أسعار السلع الأساسية على المديين القصير والمتوسط . بيد أن المعونة وتخفيف عبء الديون والاستثمار الأجنبي المباشر يمكن فقط أن تدعم التجارة في هذا الصدد .

٣٣ ـ والترتيبات القائمة لتوفير تمويل تعويضي عن النقص في الحصائل من السلع الأساسية ، مثل ترتيبات الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي ، فيما يتعلق بنظام تثبيت حصائل التصدير ( ستابكس ) ونظام تثبيت حصائل التصدير في قطاع التعدين ( سيسمين ) ، كانت ترتيبات هامة ولكن غير كافية في حد ذاتها لمواجهة حجم وطبيعة الصعوبات التي صادفتها افريقيا في أسواق تصدير السلع الأساسية . وإن التنشيط السريع للصندوق المشترك للسلع الأساسية ، ولاسيما حسابه الثاني ، يمكن أن يساعد في التغلب على هذه الصعوبات . وسيكون أيضاً المرفق الجديد للتمويل التعويضي وتمويل الطوارىء التابع لصندوق النقد الدولي متاحاً للتعويض عن التقلبات في حصائل الصادرات بالنسبة للبلدان القادرة على الوفاء بشروط استخدامه .

## ( ج ) الديون

٣٤ ـ أصبحت المديونية الخارجية للبلدان الافريقية أحد العوامل الهامة التي تعوق الانتعاش والتنمية في القارة باعتبار أن خدمة الديون تعتمد أساساً على الموارد المالية النادرة التي كان يمكن استخدامها في الأغراض الإنمائية في المنطقة . وكانت التزامات خدمة الديون تعادل ٢٩ في المائة من حصائل الصادرات عام ١٩٨٥ ، و ٤٣ في المائة عام ١٩٨٦ ، و ٣٩ في المائة عام ١٩٨٧ . وبلغت مدفوعات خدمة الديون هذه السنة ما يعادل ٢٩ في المائة ، و ٢٩ في المائة ، و ٢٥ في المائة من حصائل الصادرات على التوالي .

٣٥ ـ ومن شأن الحالة الاقتصادية في كثير من بلدان المنطقة ومستوياتها المنخفضة من الدخل أن تزيد بالذات من فداحة عبء الديون ، كما أن معظم الديون غير المسددة مستحقة لوكالات رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف . وقد استجابت هذه الوكالات فاتخذت عدداً من المبادرات تخفيفاً لعبء الديون ، ولاسيما عن كاهل البلدان الافريقية المنخفضة الدخل ، وقد بدىء أيضاً في بذل جهود ترمي إلى معالجة مشاكل الديون التي تعاني منها البلدان الافريقية المتوسطة الدخل . ويستلزم تحقيق الانتعاش والتنمية في افريقيا بذل جهود مستمرة في هذا المجال .

٣٦ ـ وقد حول عدد من المانحين الثنائيين قروض المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة لبعض البلدان الافريقية إلى منح ـ وهي عملية بدأت عام ١٩٧٨ . ولم ينطبق هذا التحول حتى اليوم إلا على سدس ديون افريقيا من المساعدة الإنمائية الرسمية ، ولكنه يغطي أكثر من نصف ديون أقل البلدان نمواً في المنطقة من المساعدة الإنمائية الرسمية . وتعهد عدد من المانحين الآخرين بتحويل مزيد من القروض إلى منح ، وطرحت اقتراحات لتخفيض المزيد من أرصدة الديون . وقد أحرز تقدم كبير في إطالة فترات السماح وآجال الدفع عن طريق إعادة الجدولة في نادي باريس . ولكن إعادة الجدولة لا تقلل من أرصدة الديون . وتناقش الآن اقتراحات تكفل المزيد من تخفيف عبء الديون . وأعربت البلدان الافريقية عن قلقها بشأن ثلاثة أمور تتعلق بعملية إعادة الجدولة : عدم توفر منظور للأجلين المتوسط والطويل ؛ ووجود شروط لإعادة الجدولة لا تتفق وقدرة المدينين على الدفع ؛ والأمد المفرط لعملية إعادة الجدولة نفسها .

٣٧ ـ إن استمرار افريقيا في البحث عن حلول لمشاكل ديونها الخارجية دفع الحكومات الافريقية إلى عقد مؤتمر قمة استثنائي في أديس أبابا في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ مكرس لديون افريقيا الخارجية . وأدى هذا الاجتماع إلى اعتماد موقف مشترك لافريقيا[٢٥] بشأن الديون الخارجية . وعالج مؤتمر القمة الاقتصادي في تورنتو لأكبر سبعة بلدان صناعية ، الذي انعقد في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه[٩٠] ، مشاكل افريقيا المتعلقة بالديون والتنمية . وتوصل مؤتمر القمة إلى توافق للآراء بشأن إعادة جدولة الديون الرسمية لأفقر البلدان النامية التي تضطلع ببرامج تكيف مقرة دولياً ، مما يسمح للدائنين الرسميين الاختيار بين عدة بدائل . ويصعب التحديد الكمي لما لهذه التدابير من أثر عام محتمل لأن المبلغ الإجمالي للتخفيف غير واضح بعد ، إلاّ أن وضع حلول دائمة وراسخة لمشاكل الديون الخارجية في افريقيا مسؤولية مشتركة بالنسبة لكل الأطراف المعنية .

## ( د ) نوعية وطرائق المساعدة الخارجية

٣٨ ـ أحرز بعض التقدم في تحسين نوعية وطرائق المساعدة الخارجية ، لاسيما عن طريق تحسين نوعية التدفقات الثنائية ؛ وزيادة سرعة صرف المبالغ ؛ وزيادة تساهلية المساعدة ؛ وتعزيز تنسيق البرامج المانحة لاسيما عن طريق توسيع وتحسين الأفرقة الاستشارية واجتماعات الموائد المستديرة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وعن طريق استحداث « أوراق أطر السياسة العامة » . غير أن المجال لايزال واسعاً لإدخال تحسينات في المستقبل ، وبخاصة فيما يتصل بسرعة الصرف حيثما يكون ذلك ملائماً .

## ( هـ ) برامج التكيف الهيكلي

٣٩ ـ يتصل اعتبار هام بالإطار الإنمائي الذي تُقدم على أساسه المساعدة الخارجية . لقد أدى تنفيذ برامج التكيف الهيكلي إلى ظهور عوامل لقلق عام ، منها مثلاً العواقب الإنسانية والاجتماعية والسياسية ، فضلاً عن الاحتياجات المالية الطويلة المدى بالنسبة للانتعاش الاقتصادي والجهود الإنمائية في افريقيا . وتمخض عن هذا القلق حوار حول طبيعة ومحتوى برامج التكيف . وأدى ذلك إلى تفهم أكبر وإدراك أوسع للحاجة إلى التأكد من أن هذه البرامج تشكل جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية طويلة المدى للنمو الاقتصادي ، وأنها تشتمل على بعد

(٩٠) A/43/435-S/19974 ، المرفقات .

إنساني ، وليس لها أثر سلبي على الفئات الضعيفة . كما أنها ستأخذ في الاعتبار الواجب الحالة الاقتصادية المحددة والأولويات الإنمائية الوطنية لكل بلد . وينعكس هذا الآن في الإجراءات التي تتخذها الحكومات الافريقية والوكالات المانحة .

٤٠ ـ إن الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية لتحقيق اضطراد النمو والتنمية عن طريق الإصلاح الهيكلي تعوقها قيود خطيرة ناجمة عن البيئة الخارجية المعاكسة فيما يتعلق بالحالة في افريقيا وخاصة بالنسبة إلى حصائل الصادرات ، وعبء خدمة الديون ، والتمويل التساهلي .

### ٢ ـ استجابة منظومة الأمم المتحدة

٤١ ـ دُعيت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى إعطاء أولوية عليا إلى افريقيا في عملياتها العالمية ، آخذة في الاعتبار أولويات برنامج العمل . وتخصص هذه المؤسسات حالياً أكثر من ٣٥ في المائة من مواردها لافريقيا ، بحيث تجاوزت نفقاتها البليون دولار سنوياً .

٤٢ ـ وقد اتخذ الأمين العام إجراءات هامة لتنبيه المجتمع الدولي بالحالة الاقتصادية الخطيرة في افريقيا ، ولضمان استجابة منظومة الأمم المتحدة بصورة منسقة لتنفيذ برنامج العمل ، ولرصد تنفيذ البرنامج والإفادة عن هذا التنفيذ . ورغم أن مساهمات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كانت متنوعة ومفيدة ، فإنها كانت غير كافية . ونظراً إلى تدهور الحالة المالية لافريقيا بعد اعتماد برنامج العمل ، قام الأمين العام بتعيين فريق استشاري رفيع المستوى معني بالتدفقات المالية لافريقيا ، وقد صدر تقرير الفريق في شباط/فبراير ١٩٨٨[٩١] . وقام الأمين العام أيضاً بإنشاء لجنة توجيهية للأمم المتحدة باشتراك جميع الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة لتنسيق ورصد استجابتها لبرنامج العمل . وبالإضافة إلى ذلك ، تم إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تعمل بمثابة الجناح التنفيذي للّجنة التوجيهية تحت رئاسة الأمين التنفيذي للّجنة الاقتصادية لافريقيا .

### ٣ ـ التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٣ ـ أحرز تقدم في مجال التعاون بين البلدان الافريقية والبلدان النامية الأخرى في مجالات عدة منها مثلاً التجارة والمالية والتكنولوجيا والمساعدة التقنية . وساهمت بعض البلدان في ذلك عن طريق المساعدة الثنائية وبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وفي ميدان التجارة ، أنجزت أول جولة من المفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية خلال الاجتماع الوزاري لمجموعة السبعة والسبعين المعني بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، المعقود في بلغراد في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٨ . ووقّع المشاركون في النظام العالمي على وثيقة تعاقدية تسعى إلى تيسير العلاقات التجارية بينهم . وهناك إمكانيات كبيرة للتعاون بين بلدان الجنوب . وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لدعم توسيع هذا التعاون وتكثيفه .

### ٤ ـ المنظمات غير الحكومية

٤٤ ـ تساهم معظم المنظمات غير الحكومية ، افريقية وغير افريقية ، في الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا عن طريق الاضطلاع ببرامج فعّالة على مستوى القواعد الشعبية . وتقوم المنظمات غير الحكومية بتعبئة موارد كبيرة من الجمهور ومن مؤسسات المعونة الرسمية لاستخدامها في المشاريع والبرامج الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك في الأنشطة الإنسانية . وهذه الجهود تدعم أهداف برنامج العمل وتستحق الثناء . ومن التطورات الجديدة ظهور مجموعة من المنظمات غير الحكومية الافريقية المحلية وازدياد أهميتها بوصفها عوامل هامة في جهد التنمية الافريقي . فهي تدخل في حوار أوثق مع الحكومات الافريقية ، ووكالات التنمية الرسمية ، والمنظمات غير الحكومية غير الافريقية ، بهدف زيادة توضيح وتحديد دورها في الانتعاش والتنمية في افريقيا . كما أنها تساهم بخبرتها الخاصة في تنفيذ سياسات التنمية وخاصة السياسات الموجهة نحو أفقر الفئات .

## ثالثاً ـ تدابير تعجيل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠

### ألف ـ دور البلدان الافريقية

### ١ ـ التنمية الزراعية

٤٥ ـ خلال تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ينبغي للبلدان الافريقية مواصلة تركيز جهودها على الزراعة وقطاعاتها المساندة ، وعلى إنعاش الصناعات الزراعية وتطويرها ، ومكافحة الجفاف والتصحر والآفات ، وعلى سائر الأولويات القطاعية المحددة في البرنامج .

٤٦ ـ ومن المهم أن تراعى في البرامج الإنمائية ، بالشكل الواجب ، العوامل الهامة الكفيلة بزيادة الإنتاج الزراعي ، وهي تشمل الاستثمار في الأشكال الملائمة من التكنولوجيا والبحث والتطوير والمدخلات الزراعية . وينبغي للبلدان الافريقية أن تكثف جهودها من أجل إنشاء نظم للإنذار المبكر واتخاذ ترتيبات وطنية للأمن الغذائي ، وكذلك من أجل تنويع الصادرات ، وتحسين الأداء في مجال الصادرات ، والإبقاء على إيرادات المزارعين عند مستويات ملائمة .

٤٧ ـ وينبغي حماية وتعزيز دور المرأة التقليدي بوصفها منتجة لنسبة كبيرة من الأغذية عند الأخذ بأساليب الإنتاج الزراعي الجديدة . لذا ، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لضمان حصول المرأة على خدمات الإرشاد الزراعي ، والقروض ، وحقوق ملكية الأراضي ، وأخيراً وليس آخراً ، على التكنولوجيات الجديدة .

### ٢ ـ القطاعات الأخرى الداعمة للزراعة

٤٨ ـ ينبغي توجيه قدر متزايد من الاهتمام والموارد المالية إلى إنعاش وصيانة الهياكل الأساسية الإنتاجية في القطاعات التي تساند الزراعة ، بما فيها النقل والمواصلات . وينبغي مواصلة تركيز الاهتمام على إنتاج الآلات الزراعية ، ومعدات الري المحدود ، وقطع الغيار ،

---

(٩١) انظر : **تمويل الانتعاش في افريقيا** ، تقرير وتوصيات الفريق الاستشاري المعني بالتدفقات المالية لافريقيا ، الأمم المتحدة ، شباط/فبراير ١٩٨٨ .

والأسمدة ، ومبيدات الآفات وغير ذلك من المواد الكيميائية . وينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لانعاش صناعة تجهيز الأغذية والصناعات الزراعية وتحديثها وتوسيع نطاقها وذلك بتعبئة الموارد اللازمة ، وبتوفير التدريب وتقديم القروض في المناطق الريفية ، وتعزيز البرامج الإنمائية التي ينفذها منظمو مشاريع .

### ٣ ـ الجفاف والتصحر

٤٩ ـ ينبغي أن تصبح الاعتبارات المتعلقة بالموارد البيئية والطبيعية قضية هامة من قضايا التعاون الإنمائي ، ويجب أن تسير الأنشطة البيئية جنباً إلى جنب مع الجهود المبذولة لتعزيز النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر ، حيث إن هناك صلة واضحة بين الرفاه الاقتصادي ونوعية البيئة . كما أن تحسين إدارة قاعدة الموارد الطبيعية يمثل عاملاً كبيراً من عوامل المضي نحو تحقيق تنمية مطردة . وينبغي تكثيف الجهود من أجل تحسين الحالة الاقتصادية ، وزيادة فعالية مكافحة التدهور البيئي ، الناجم بشكل خاص عن الجفاف ، والتصحر ، وإزالة الأحراج ، والفيضانات ، وغزو الجراد والجنادب ، وسوء التخلص من النفايات السامة والصناعية .

### ٤ ـ الموارد البشرية

٥٠ ـ بالنظر إلى أن الكثير من القيود الداخلية مرتبط بمواطن ضعف في النظم التعليمية والتدريبية والإدارية ، وبالنظر إلى أن الموارد البشرية تلعب دوراً رئيسياً في الاحتمالات الإنمائية الطويلة الأجل للقارة ، فإن تنمية الموارد البشرية للمنطقة والاستفادة منها على نحو فعّال يجب أن تصبحا هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة الوطنية . ونتيجة لذلك ، ينبغي للبلدان الافريقية أن تولي قدراً أكبر من الاهتمام للسياسات والبرامج السكانية ، بما في ذلك برنامج عمل كلمنجارو[٨٩] .

٥١ ـ أما مشاركة الأفراد في عملية الانتعاش والتنمية فينبغي مواصلة توسيع نطاقها وزيادة فعاليتها ، وذلك بشكل خاص عن طريق تعزيز زيادة الحصول على الموارد والمزايا الإنمائية ، وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق لا مركزية اتخاذ القرارات ، وتشجيع زيادة أنشطة تنظيم مشاريع على جميع المستويات ، وتشجيع المبادرات الفردية والمشاريع الخاصة .

٥٢ ـ وينبغي للبلدان الافريقية وشركائها في التنمية إيلاء أهمية خاصة لتنمية الموارد البشرية ، وخصوصاً بإدماج البُعد البشري في تصميم وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي . وكما هو مذكور في برنامج العمل فإن لدور المرأة ومساهمتها في العملية الإنمائية أهمية حاسمة . بيد أن المرأة كثيراً ما تظل على هامش النظم الاقتصادية وعمليات صنع القرارات . ومن ثم ، فإن هناك حاجة ماسة إلى تعزيز مشاركة المرأة في جميع مجالات الاقتصاد وعلى جميع مستويات التخطيط والتنفيذ الإنمائيين . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للبلدان الافريقية تخصيص قدر كبير من الموارد لتمكين المرأة من أن تشارك مشاركة أنشط ، بوصفها عنصراً اقتصادياً نشطاً في البرامج الإنمائية ، وخاصة في المناطق الريفية .

### ٥ ـ الإصلاحات المتعلقة بالسياسة العامة

٥٣ ـ ينبغي للبلدان الافريقية أن تتابع تحقيق التنمية المتوازنة لجميع قطاعات اقتصادها . وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتنظيم الاقتصادي المحلي ، وفعالية تعبئة واستخدام الموارد المحلية ، وخاصة عن طريق تشجيع الإدخار ، والإجراءات التي تهدف إلى احتواء أو عكس اتجاه هروب رؤوس الأموال وذلك بدعم من المجتمع الدولي ، وتوفير بيئة تؤدي إلى الاستثمارات المباشرة . كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لترشيد السياسات الاستثمارية العامة ، ووضع سياسات ملائمة في مجالات الموارد البشرية والسكان وتنفيذها تنفيذاً فعّالاً . وللتنمية الصناعية وتحسين القدرة على المنافسة الدولية ، وتنويع الإنتاج .

٥٤ ـ وينبغي تصميم برامج التكيف الهيكلي على نحو يؤدي إلى التخفيف من آثارها الاجتماعية والاقتصادية المعاكسة ، وضمان إدماج البعد الإنساني فيها ، وزيادة تحسين معيشة الفقراء والمحرومين في المجتمعات الافريقية ، وعلى وجه الخصوص عن طريق إعادة توجيه النفقات الاجتماعية والإنمائية وجعل تدابير تحقيق الاستقرار والتكيف القصيرة الأجل متمشية مع التحوّل الهيكلي الطويل الأجل وملتحمة به .

٥٥ ـ وباعتبار أنه يتعين على الحكومات الافريقية أن تقوم بالدور الرئيسي في تصميم وتنفيذ برامجها المتعلقة بالتكيف ، ينبغي لهذه الحكومات ـ بدعم من شركائها في التنمية ـ أن تولي اهتماماً خاصاً ، لما يلي ، بحيث تقوم برامج التكيف على نهج واقعي وعملي فيما يتعلق بمشاكل كل بلد على حدة :

( أ ) ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار لدى تصميم برامج التكيف الهيكلي الاقتصادي ، ما يلي :

' ١ ' ضرورة أن تكون برامج التكيف واقعية ومتمشية مع الموارد المالية المتوقعة ومع البيئة الخارجية والداخلية ؛

' ٢ ' المواءمة بين البرنامج وبين الأهداف والاستراتيجيات الطويلة الأجل ، مع التركيز بصفة خاصة ومستمرة على التنمية والنمو الاقتصاديين المعتمدين على الذات ؛

' ٣ ' توفير برامج تعويضية لتخفيف الآثار المعاكسة الناجمة عن إعادة توزيع العمالة والتكاليف الاجتماعية الناجمة عن التكيف بالنسبة للفقراء ؛

' ٤ ' تنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والموارد البشرية ، بما في ذلك الاهتمامات البيئية والثقافية والسياسية ؛

' ٥ ' توفير نهج عملي للأدوار التي يقوم بها القطاعان العام والخاص ، كل في مجاله ؛

(ب) يلزم وضع مؤشرات اجتماعية لرصد أثر هذه البرامج على السكان ؛

( ج ) ينبغي للبلدان الافريقية أن تزيد من جهودها في سعيها للبحث عن إطار نظري وعملي صالح لبرامج التكيف الهيكلي الاقتصادي كي تساير الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ؛

( د ) من الضروري تنفيذ عملية الإصلاح في أقرب وقت ممكن بالنسبة للبلدان التي لم تقم بذلك بعد ، ومواصلة تلك العملية ودعمها بالنسبة للبلدان التي بدأت تنفيذها بالفعل .

## ٦ ـ التجـارة

٥٦ ـ يلزم أن تبذل البلدان الافريقية جهوداً خاصة لجعل المنتجات الافريقية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية ، ولاعتماد سياسات مناسبة ، وتعزيز آليات زيادة وتنويع صادراتها .

٥٧ ـ وتقع مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنويع ، بصورة رئيسية ، على كاهل البلدان الافريقية ، على أن تأخذ هذه القرارات في الاعتبار أهداف التنمية الزراعية والصناعية وغيرها لكل بلد . ويعتبر التنويع الأفقي والرأسي لاقتصاداتها وكذلك زيادة مشاركتها في تجهيز وتسويق وتوزيع سلعها أهدافاً إنمائية طويلة الأجل يلزم أن تبذل البلدان الافريقية صوبها مزيداً من الجهود في سياق تعاون دولي مكثف بين المنتجين والمستهلكين .

٥٨ ـ وينبغي إقامة هياكل ملائمة أو تحسين القائم منها بغية تعزيز نقل واعتماد وتكييف وتطبيق التكنولوجيات المناسبة ، وتطوير الهياكل الأساسية للاتصال ، وتحسين شبكات التسويق ، وذلك بغية تشكيل قاعدة صلبة لتعزيز كفاءة الصادرات .

٥٩ ـ وينبغي للحكومات الافريقية أن تعزز مشاركتها في جميع المفاوضات التجارية الدولية الرئيسية ، لاسيما في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، بغية القيام على نحو أفضل بتحقيق تخفيض في الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي مابرحت تؤثر تأثيراً سلبياً في قدرتها على التصدير .

## ٧ ـ التعاون والتكامل الاقتصاديان

٦٠ ـ ينبغي للبلدان الافريقية ، كي يتحقق التنفيذ الفعّال لبرنامج عمل الأمم المتحدة ، أن تكثف جهودها المبذولة من أجل التعاون والتكامل الاقتصاديين وفقاً لأهداف خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية في افريقيا التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الاستثنائية الثانية المعقودة في لاغوس في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٠[٩٢] . وينبغي أن تشمل التدابير التي يتعين اتخاذها ما يلي :

( أ ) تعزيز وترشيد التجمعات دون الاقليمية القائمة ، وإنشاء تجمعات جديدة حسب الاقتضاء وتعبئتها تعبئة فعّالة لأغراض التخطيط والتنمية المنسقين على المستوى دون الإقليمي ؛

(ب ) تنفيذ تدابير لتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى دون الإقليمي ، وكذلك للقيام على نحو مشترك بتخطيط واستحداث مشاريع متعددة البلدان في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ؛

( ج ) ترويج التجارة داخل افريقيا في السلع الأولية والمجهزة ؛

( د ) تعزيز السياسات المحلية التي تسجع تنقل البضائع والمهارات ورأس المال فيما بين البلدان الافريقية .

## ٨ ـ السلم والاستقرار

٦١ ـ ينبغي بذل كل جهد للتوصل إلى تسويات سياسية للنزاعات الدولية والإقليمية كي يمكن توجيه الموارد الشحيحة نحو الانتعاش والتنمية . وفي هذا السياق ، ينبغي للبلدان الافريقية أن تعمل ، بدعم من المجتمع الدولي ، على مضاعفة جهودها الرامية إلى إنهاء أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يقوم بها نظام حكم الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، الذي يشكل وحده أشد أشكال النزاع تدميراً في المنطقة .

# باء ـ دور المجتمع الدولي

## ١ ـ دور البلدان الأخرى

### ( أ ) تدفقات الموارد

٦٢ ـ ينبغي أن تحدث زيادة كبيرة في التدفقات المالية ، خصوصاً التدفقات التساهلية ، المتجهة إلى افريقيا وبصفة خاصة إلى البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، كما ينبغي أن يتم توفير هذه التدفقات على أسس منتظمة يمكن التنبؤ بها ومؤكدة وسريعة الصرف ، حسب الاقتضاء . ومما من شأنه أن يساعد في هذه الزيادة في الموارد الموجهة لافريقيا أن تقوم جميع البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٧ر٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية .

٦٣ ـ وسوف يستمر تقديم معظم تدفقات الموارد إلى افريقيا من خلال المساعدة الرسمية الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف ، ولكنه ينبغي أيضاً تشجيع تدفقات رأس المال الخاص . والإجراءات التالية وثيقة الصلة بالموضوع بصفة خاصة :

( أ ) ينبغي أن تعمل البلدان المانحة ، وبخاصة تلك التي انخفضت مساعداتها إلى افريقيا خلال السنتين الماضيتين ، أو ظلت على مستوى منخفض ، على زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية التي تقدمها لافريقيا من حيث القيمة الحقيقية ؛ وينبغي أن يتسم توفير هذه الموارد بالاطراد وسرعة الصرف وأن توجه إلى أولويات تحقيق الانتعاش والتنمية ؛

( ب) ينبغي أن توفر بأسرع ما يمكن أموال التمويل الثنائي المشترك المتعهد بها بموجب برنامج البنك الدولي الخاص لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض المثقلة بالديون ، وينبغي أن يعجل المانحون بصرف الموارد التي وافقوا على توفيرها لهذا الغرض ؛

( ج ) ينبغي أن تنفذ دون إبطاء الالتزامات المتفق عليها بإحداث زيادة في رأس مال البنك الدولي ، وبالتغذية الخامسة لصندوق التنمية الافريقية والتغذية الثامنة للمؤسسة الإنمائية الدولية . وعلاوة على ذلك ينبغي أن تكتمل على وجه السرعة المفاوضات بشأن التغذية الثالثة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، كما ينبغي أن تبدأ بأسرع ما يمكن المفاوضات بشأن تغذية تاسعة للمؤسسة الإنمائية الدولية ؛

( د ) ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التدفقات الثنائية وخاصة عن طريق الصرف الأسرع للمساعدات المتعهد فعلاً بتقديمها ، وزيادة الطابع التساهلي ، وتغطية التكاليف المحلية المتكررة

---

(٩٢) A/S-11/14 ، المرفق الأول .

للبرامج والمشاريع ، واستخدام المعدات والكفاءات والخبرات المحلية وتحسين الإجراءات والمبادىء التوجيهية والوسائل النمطية لشراء المعدات ؛

(هـ) ينبغي زيادة تحسين تنسيق برامج المانحين الذي يتم في تعاون وثيق مع البلدان المستفيدة . كما ينبغي تعزيز الدور الهام للأفرقة الاستشارية واجتماعات المائدة المستديرة في هذا الصدد ؛

### (ب) التجارة والسلع الأساسية

٦٤ ـ سوف تسهم زيادة لحصائل الصادرات الافريقية مع انخفاض ما للتقلبات السنوية لهذه الحصائل من أثر ضار على الاقتصادات الافريقية في تحقيق النمو المتواصل غير التضخمي ، كما أنها سوف تساعد البلدان الافريقية في جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل . ومما ييسر حدوث هذه التحسينات في حصائل الصادرات وجود بيئة دولية مواتية بدرجة أكبر لهذه الصادرات واستمرار الجهود الرامية إلى تنويع الصادرات .

٦٥ ـ وينبغي إيلاء اهتمام خاص لما يلي :

(أ) ينبغي أن يعطى استعراض منتصف المدة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، المقرر أن يتم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ دفعة جديدة للمفاوضات في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، التي ينبغي أن تحظى فيها مشاغل البلدان الافريقية باهتمام خاص ، وينبغي أن تعمل جميع البلدان المشتركة في جولة أوروغواي على تحسين البيئة التجارية الدولية ، خصوصاً من حيث صلتها بالصادرات الافريقية . وينطبق هذا بصفة خاصة على التدابير التي تمس الصادرات المجهزة وغير التقليدية ، لأن هذه الفئة من الصادرات تتيح لافريقيا أكبر أمل في زيادة وتنويع قاعدتها التصديرية على المدى الأبعد . وهناك حاجة إلى المزيد من تخفيف القيود على تجارة المنتجات الزراعية ، وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأحكام الأنظمة القائمة المتعلقة بالتجارة في منتجات المناطق المدارية ذات الأهمية بالنسبة للبلدان الافريقية . وفي هذا الصدد ، ينبغي الاستفادة من جولة أوروغواي في تطوير أنظمة وقواعد محسنة تتناول مشاكل الوصول إلى الأسواق والإعانات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التجارة ، وتنسيق معايير الصحة والمرافق الصحية ؛

(ب) ينبغي أن تكتمل في أقرب وقت ممكن المبادرات الجارية الرامية إلى إدخال الصندوق المشترك للسلع الأساسية مرحلة التشغيل الكامل ، مع مراعاة أن المنتجين والمستهلكين قد أقروا أو درسوا إمكانية تمويل عدد من البرامج الإنمائية في إطار الحساب الثاني له ؛

(ج) ينبغي أن تنظر البلدان الأخرى في برامج لتثبيت حصائل تصدير البلدان الافريقية على غرار نظام تثبيت حصائل التصدير « ستابكس » ، ونظام تثبيت حصائل التصدير في قطاع التعدين « سيسمين » ؛

(د) ينبغي تعزيز دور مرفق التمويل التعويضي وتمويل الطوارىء التابع لصندوق النقد الدولي في التصدي لاحتياجات افريقيا الطارئة القصيرة الأجل ؛

(هـ) في إطار برنامج العمل ، ينبغي أن يتشاور الأمين العام للأمم المتحدة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمات الأخرى ذات الصلة والحكومات المهتمة بالموضوع ، بغية إنشاء فريق خبراء يضطلع بتقييم متعمق لمسألة السلع الأساسية الافريقية وآفاق تنويع الصادرات .

### (ج) الدين الخارجي

٦٦ ـ اتخذت بلدان كثيرة تدابير لتخفيف عبء الدين الخارجي الافريقي . وينبغي مواصلة هذا العمل كي يتسنى الحد من العبء الذي يفرضه ذلك الدين على الانتعاش والإصلاح والتنمية في البلدان الافريقية . وينبغي استكمال إعادة جدولة الديون بتدابير أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف . وعلى المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده من أجل إيجاد حلول دائمة وباقية ومتجهة صوب تحقيق النمو ، تشمل جميع فئات الديْن ومختلف الدائنين والبلدان المدينة ، وتلبي الاحتياجات الإنمائية لافريقيا . وإدراكاً لما يمكن أن يسفر عنه إحراز تقدم في هذا المجال من مساهمة كبرى لنجاح برنامج العمل ، ينبغي على وجه السرعة مواصلة المبادرات الجارية ، بما في ذلك ما اتفق عليه في اجتماع القمة الاقتصادي الذي عقد في تورنتو في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٨[٩٠] ، مع مراعاة ما يلي :

#### (أ) الديون الرسمية الثنائية

'١' ينبغي أن تعاد على أسس أكثر تساهلية جدولة الديون غير التساهلية ذات الضمان الرسمي ومدفوعات خدمة الدين لدى البلدان الافريقية المنخفضة الدخل ؛

'٢' ينبغي أن تستمر الجهود التي تبذلها البلدان الدائنة بهدف رفع عبء قروض المساعدة الإنمائية الرسمية عن كاهل البلدان المنخفضة الدخل التي تعكف على تنفيذ برامج للتكيف الهيكلي ، أو إزالة ذلك العبء بطرق منها التسديد بالعملات المحلية ؛

'٣' وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي للبلدان المانحة أن تزيد عنصر المنح في مساعداتها المقبلة للبلدان الافريقية الأشد فقراً .

#### (ب) الديون المتعددة الأطراف

'١' ينبغي أن تبذل جميع الجهود لضمان التنفيذ السريع والتام لمبادرات المؤسسات المالية الدولية ، وبخاصة مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي ، لكفالة إتاحة ما يلزم من تدفقات الموارد التساهلية للبلدان الافريقية المنخفضة الدخل التي تنفذ إجراءات للتكيف الهيكلي ؛

'٢' ينبغي النظر على سبيل الاستعجال في الاقتراح الداعي إلى إنشاء آلية ، تمول عن طريق التبرعات ، للقيام ، على أساس تساهلي ، بتخفيف ديون البنك الدولي غير المسددة التي تتحملها البلدان المنخفضة الدخل العاكفة على تنفيذ تدابير إصلاحية .

### ( ج ) القروض والائتمانات التجارية

استحدثت أساليب جديدة مختلفة لتخفيض الديون التجارية التي تتحملها البلدان النامية . وينبغي تشجيع تطبيق هذه الأساليب بهدف تخفيف عبء الديون التجارية عن كاهل البلدان الافريقية .

٦٧ ـ ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع في حسبانه الموقف المشترك لافريقيا بشأن معالجة مشكلة الديون التي تعاني منها القارة ، والذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الاستثنائية الثالثة المعقودة في أديس أبابا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧[٢٥] ، وأن يدرس هذا الموقف دراسة جادة .

### ( د ) دعم الإصلاح في حدود إطار إنمائي عام

٦٨ ـ على البلدان الافريقية مسؤولية صياغة وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تشكل جزءًا من عملية الانتعاش والتنمية الأطول أجلاً . وينبغي لشركاء افريقيا الدوليين ، عند دعمهم لهذه الإصلاحات ، أن يضعوا نصب أعينهم هذه الضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأطول أجلاً . وينبغي في هذا السياق أن يكون البعد الإنساني موضع اهتمام رئيسي . وينبغي أن يبذل جميع الأطراف جهوداً مكثفة لتطوير واستخدام مؤشرات مناسبة لقياس مدى تحسن أحوال الناس ، بتقدم سير الإصلاحات ، ورصد هذا التحسن عن كثب . وينبغي أيضاً تطوير أدوات للإنذار المبكر إلى أي تدهور في أحوال الناس .

## ٢ ـ التعاون والتكامل الاقتصاديان

٦٩ ـ ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً خاصة لدعم الجهود المستمرة للبلدان الافريقية لتعزيز التعاون وتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة بسرعة . وينبغي تعزيز المساعدة الدولية للمشاريع الوطنية بزيادة دعم المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية ، ولاسيما في القطاعات ذات الأولوية .

## ٣ ـ آثار سياسات زعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا

٧٠ ـ مازالت أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يقوم بها نظام الحكم في جنوب افريقيا تحبط جهود الانتعاش والتنمية في بلدان منطقة الجنوب الافريقي . وينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يمارس ضغوطاً أكبر على نظام حكم الفصل العنصري لإلغاء سياساته البغيضة وإيقاف أعمال زعزعة الاستقرار والعدوان التي يقوم بها في المنطقة على الفور . ومادامت أعمال زعزعة الاستقرار هذه لم تنته يجب تقديم مساعدة زائدة للبلدان الأعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، للتعويض عن تكاليف زعزعة الاستقرار ، وتمكين هذه البلدان من تنفيذ برامجها للانتعاش والتنمية تنفيذاً فعّالاً ، وتعزيز التعاون فيما بينها لكي تتمكن من تقليل اعتمادها على جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، ينبغي توسيع نطاق تدابير المساعدة الغوثية بحيث تشمل إصلاح أحوال التجمعات السكانية المتضررة من جرّاء حالات الطوارىء ، بهدف تحقيق عدة أمور منها استعادة طاقاتهم الإنتاجية . وينبغي ، على وجه الخصوص ، مواصلة تقديم التبرعات إلى صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري ، وصناديق الأمم المتحدة والوسائل الأخرى لدعم ضحايا الفصل العنصري ودول خط المواجهة ، وزيادة تلك التبرعات عند الإمكان .

## ٤ ـ الموارد البشرية

٧١ ـ تقع مسؤولية تنمية الموارد البشرية في البلدان الافريقية وتخطيطها واستخدامها ، بالدرجة الأولى ، على عاتق هذه البلدان نفسها . وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهودها بتقديم المساعدة المالية والتقنية الضرورية لتعزيز تنمية مواردها البشرية .

## ٥ ـ التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧٢ ـ ينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لدعم تنفيذ برنامج العمل . وينبغي تكثيف التدابير التي بدأ بالفعل اتخاذها في القطاع الزراعي ، كما يجب تعيين مشاريع إضافية لمساعدة البلدان الافريقية ، منفردة أو مجتمعة ، في تحسين إنتاج الأغذية الأساسية . ويجب التركيز بوجه خاص على التعاون التكنولوجي ، ولاسيما في الصناعات المتصلة بالزراعة وصناعات السلع الاستهلاكية ، لتمكين افريقيا من الاستفادة من دراية وخبرة البلدان النامية الأخرى الأكثر تقدماً . وينطبق الشيء ذاته على تبادل الخبرة والمهارات في تنمية الموارد البشرية . ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن تتفق البلدان منفردة والتجمعات دون الإقليمية والإقليمية في افريقيا والمناطق النامية الأخرى على خطط عمل محددة ، تكون لها أهداف محددة زمنياً وقطاعياً .

## ٦ ـ الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

٧٣ ـ ينبغي زيادة تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ ورصد البرنامج . ولضمان قدرة الأمين العام على النهوض بأعباء مسؤولياته فيما يتعلق ببرنامج العمل ، ينبغي توفير الدعم الملائم لأمانة لجنة الأمم المتحدة التوجيهية وأمانة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات طيلة مدة البرنامج . وينبغي توفير تمويل كاف لهذا الغرض من الميزانية ومن خارج الميزانية .

٧٤ ـ وعلى الصعيد الوطني ، ينبغي بذل مزيد من الجهود لتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وذلك مع مراعاة البرمجة القطرية للأمم المتحدة ودور المنسق المقيم . ويجب التركيز بوجه خاص ، في برامج منظومة الأمم المتحدة ، على القطاعات ذات الأولوية من أجل الانتعاش والتنمية في افريقيا .

٧٥ ـ وبالنظر إلى أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تعبئة الجماهير وزيادة وعيها فيما يتعلق بالتنمية ، ينبغي أن تزيد منظومة الأمم المتحدة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج العمل .

## ٤٥/٤٣ ـ تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

**إن الجمعية العامة ،**

**وقد درست** تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٩٣] ،

**وإذ تشير** إلى قراراتها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، و ٢٦٢١ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ، المتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للإعلان ، و ١١٨/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه خطة العمل من أجل التنفيذ التام للإعلان ، فضلاً عن القرار ٥٦/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإعلان ،

**وإذ تشير** إلى جميع قراراتها السابقة المتعلقة بتنفيذ الإعلان ، ولاسيما القرار ٧١/٤٢ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ،

**وإذ تشير** إلى قرارها د إ ـ ١/١٤ المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ بشأن مسألة ناميبيا ، وإذ تأخذ في اعتبارها الإعلان الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية[٩٤] وإعلان المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا وبرنامج العمل بشأن ناميبيا الذي اعتمده المؤتمر[٩٥] ،

**وإذ تدين** استمرار تعرض الأفارقة ، ولاسيما في ناميبيا ، للقمع الاستعماري والعنصري على يد حكومة جنوب افريقيا باحتلالها غير المشروع المستمر لهذا الإقليم الدولي وبموقفها المتعنت تجاه جميع الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل مقبول دولياً للحالة القائمة في الإقليم ،

**وإذ تدرك إدراكاً عميقاً** الحاجة الملحة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء فوراً على ما تبقى من آثار الاستعمار ، ولاسيما فيما يتعلق بناميبيا حيث جلبت المحاولات المستميتة التي تبذلها جنوب افريقيا لإدامة احتلالها غير المشروع على شعب هذا الإقليم ما يعجز عنه الوصف من آلام وإراقة للدماء ،

**وإذ تدين بقوة** سياسات الدول التي واصلت ، في تحدّ لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، تعاونها مع حكومة جنوب افريقيا في سيطرتها على شعب ناميبيا ،

**وإذ تكرر الإعراب عن اقتناعها** بأن القضاء الكامل على التمييز العنصري والفصل العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية للشعوب في الأقاليم المستعمرة سيتحقق على أسرع نحو بتنفيذ الإعلان تنفيذاً دقيقاً وكاملاً ، ولاسيما في ناميبيا ، وبإزالة وجود نظام الاحتلال غير المشروع فيها إزالة كاملة بأسرع ما يمكن ،

**وإذ تدرك** أن نجاح الكفاح في سبيل التحرر الوطني والوضع الدولي الناجم عن ذلك قد أتاحا للمجتمع الدولي فرصة فريدة لتقديم مساهمة حاسمة من أجل القضاء الكامل على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره في افريقيا ،

**وإذ تلاحظ مع الارتياح** ما أنجزته اللجنة الخاصة من أعمال ترمي إلى تأمين التنفيذ الفعّال والكامل للإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) ولقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ،

**وإذ تلاحظ أيضاً مع الارتياح** تعاون الدول المعنية القائمة بالإدارة ومشاركتها الفعّالة في الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة ، وكذلك استمرار استعداد هذه الدول لاستقبال البعثات الزائرة التي توفدها الأمم المتحدة إلى الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ،

**وإذ تؤكد** على أهمية مشاركة الدول القائمة بالإدارة في الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة ، وإذ تلاحظ مع القلق الأثر السلبي الذي ينجم عن عدم مشاركة بعض الدول القائمة بالإدارة على أعمال اللجنة الخاصة ، مما يحرمها من مصدر هام للمعلومات بشأن الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ،

**وإذ تدرك إدراكاً عميقاً** ما للدول الحديثة الاستقلال والناشئة من حاجة ملحة إلى مساعدات من الأمم المتحدة ومنظومة مؤسساتها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ،

**وإذ تضع في اعتبارها** أن عام ١٩٩٠ سيوافق الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

١ ـ **تعيد تأكيد** قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) وجميع القرارات الأخرى المتعلقة بإنهاء الاستعمار ، وتطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تتخذ ، وفقاً لتلك القرارات ، جميع الخطوات اللازمة لتمكين الشعوب غير المستقلة في الأقاليم المعنية من ممارسة

---

(٩٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٢٣ (A/43/23) .

(٩٤) تقرير المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، باريس ، ١٦ ـ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 86. I. 23 ) ، الفصل التاسع .

(٩٥) تقرير المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، فيينا ، ٧ ـ ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 86. I. 16 والإضافة ) ، الجزء الثالث ، الفصلان الأول والثاني .